سواء كان سابقا على التدبير او متاخرا عنه وفيه
رواية بالتفصيل متروكة ويبطل التدبير باباق مدبر
له والمدبر له ولو ولد له في حال اباقه كان الاولاد
رقا ولو جعل خدمة عبده لغيره ثم هو حر بعد وفاته
حرا بالوفات ولا سبيل عليه واما الكتابة فسيدعى بيان اركانها
واحكامها واركان اربعة العقد والملك والكتابة و
العوض والكتابة متحبة مع الديانة وامكان الا
كتساب وتتاكد بسوال المملوك ويتحب مع التيامن ولو
كان عاجزا وهي قسمان فان اقتصر على العقد فهي
مطلقة وان اشترط عوده قاما مع العجز فهي مشروطة وفي
المشروطة ترددت قاما مع العجز وحده ان تؤخر النجم على

محله

محله وفي رواية ان تؤخر نجما الى نجم وكذا لو عاد منه العجز
والمولى يستحب للمولى الصبر لو عجز وكلما اشترط على المكاتب
لازم ما لم يخالف المشروع ويعتبر في المالك جواز التصرف
والاختيار وفي اعتبار الاسلام تردد واشبه انه لا يعتبر
يعتبر في المملوك التكليف وفي كتابة الكافر تردد واظهر المنع
ويعتبر في العوض كونه دينا مؤجلا معلوم القدر والوصف
مما يصح تملكه للمولى ولاحد لاكثره لكن يكره ان يتجاوز
عن قيمته ولو دفع ما عليه قبل الاجل فالمولى في قبضه بالخيار
ولو عجز المطلق عن الاداء فكه الامام من سهم الرقاب وجوبا
واما الاحكام فمسائل الاولى اذا مات المشروط بطلت
الكتابة وكان ماله واولاده لمولاه واذا مات المطلق

Copyright © King Saud University